Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 315-333
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.17

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The effect of some macro variables on the agricultural output of selected Arab countries (Iraq, Egypt, Algeria)(*)

Researchers: Ghanam Abd al-Latif Wahb al-Namo[1], Assist.Prof.Dr. Iman Mustafa Rashad[2]
University of Mosul, College of Administration and Economics
(1) ghanam1985ghanam@gmail.com, (2) aiman_mostafa@uomosul.edu.iq

Key words:
Macroeconomic Variables, Agricultural Output, Iraq, Egypt, Algeria.

A R T I C L E I N F O

***Article history*:**
Received 05 July. 2023
Accepted 26 July. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding authors:
Ghanam Abd al-Latif Wahb al-Namo,
Iman Mustafa Rashad
University of Mosul,
College of Administration and Economics

Abstract:
The agricultural sector is of great importance in the economies of countries in general and its importance in the economies of developing countries in particular. Because it is subject to the effects of a number of macro-economic variables represented by agricultural imports and exports, revenue values, expenditures, exchange rate and money supply, which are independent variables used in standard models. Monetary and total public revenues in agricultural output in the group of developing Arab countries, with an inverse and significant relationship for each of imports, agricultural services and total public expenditures.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 315-333
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.17

أثر بعض المتغيرات الكلية في الناتج الزراعي لدول عربية مختارة (العراق، مصر، الجزائر)(*)

الباحث: غنام عبداللطيف وهب النعمو
جامعة الموصل
كلية الادارة والاقتصاد
ghanam1985ghanam@gmail.com

أ.م.د. إيمان مصطفى رشاد
جامعة الموصل
كلية الادارة والاقتصاد
aiman_mostafa@uomosul.edu.iq

المستخلص

للقطاع الزراعي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول بشكل عام وأهميته في اقتصاديات الدول النامية بشكل خاص، إذ يعد هذا القطاع من القطاعات المهمة جداً كون له تأثيرات فاعلة في اقتصاديات المجتمعات لكونه يرتبط بالأمن الغذائي ويسهم في توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد وفي المقدمة الغذاء، فهذا القطاع لا يوازي أداء القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة؛ لكونه يخضع لتأثيرات عدد من المتغيرات الكلية الاقتصادية المتمثلة بالاستيرادات والصادرات الزراعية وقيم الإيرادات والنفقات وسعر الصرف والمعروض النقدي وهي متغيرات مستقلة مستخدمة في النماذج القياسية، ويهدف البحث الى الدراسة قياس أثر بعض المتغيرات الكلية في الناتج الزراعي لدول عربية مختارة فقد تم اختيار (العراق، مصر، الجزائر)، واستندت الدراسة على فرضية مفادها أن هناك آثاراً لبعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج الزراعي ويكون لها تأثيرات مختلفة على الناتج الزراعي كمتغير تابع، إذ توصلت الدراسة إلى نتائج وجود أثر معنوي طردي لكل من قيم الصادرات الزراعية وعرض النقد واجمالي الإيرادات العامة في الناتج الزراعي في مجموعة الدول العربية النامية وبعلاقة عكسية ومعنوية لكل من الاستيرادات والخدمات الزراعية واجمالي النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية الكلية، الناتج الزراعي، العراق، مصر، الجزائر.

المقدمة:

للقطاع الزراعي أهمية بالغة في اقتصادات الدول بشكل عام، وأهميتها في اقتصادات الدول النامية بشكل خاص، كما أن هذا القطاع يعد من القطاعات الهامة جداً؛ كون له تأثير فاعل في اقتصادات المجتمعات؛ وذلك كونه يرتبط بالأمن الغذائي القومي، ويسهم بدور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والبلدان المتقدمة غير النفطية ويسهم في تكوين الجزء الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية، فضلاً عن ان هذا القطاع يسِهم في توفير القدر الأكبر من النقد الاجنبي. ونتيجة للروابط القوية بين الزراعة وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني عدت الزراعة الوسيلة التي يمكن بها تنمية بقية قطاعات الاقتصاد الوطني؛ نظراً لما تتميز به عملية التنمية بالنسبة لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني. إن كثيراً ما تؤدي السياسات الاقتصادية في القطاع الزراعي دوراً مزدوجاً في التأثير على الواقع الاقتصادي الأول يكون باتجاه التأثير في التوازن الاقتصادي العام الداخلي والخارجي لمعالجة الاختلالات بين جانبي العرض والطلب تخلف نمو الصادرات عن الاستيرادات والثاني في التأثير على متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل من

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

خلال الحاجة إلى الاستثمارات والادخارات وزيادة الانتاجية وتحسين المستوى المعاشي، تعتبر الزراعة العراقية من أهم قطاعات الاقتصاد العراقي، وفي حال استبعاد قطاع النفط تكون الزراعة هي أول قطاع اساسي في الاقتصاد العراقي، لأنها توفر الأمن الغذائي وتورد المواد الخام بالإضافة إلى السلع للتصدير (الحوار المتمدن)، ويعتبر القطاع الثاني، إذ يمتلك القطاع الدافع والقائد للعملية الاقتصادية في العراق كما يعد القطاع الزراعي أداة التنمية الحقيقية ووضحت مدى قوة هذا القطاع وهو الاداة الحقيقية الفاعِلة في مواجهة التغيرات والوضع الاقتصادي الصعب الذي تواجهه البلدان، وأيضاً يشكل القطاع الزراعي الدعامة الاساسية للاقتصاد خصوصاً اوقات الازمات الاقتصادية والسياسية فقد أسهم هذا القطاع بنسبة 25% تقريباً من الناتج المحلي الاجمالي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي ويحتل القطاع الزراعي مركزا مهماً في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وبالرغم من الأهمية لهذا القطاع وتسعى السياسات الزراعية إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي والسعي الى تحقيق فائض للتصدير إلى الاسواق الخارجية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. ماهي أهم المتغيرات الكلية المؤثرة في الانتاج الزراعي في كل من العراق ومصر؟
2. ماهي السياسات الاكثر تأثيراً وكفاءة في تحسين الناتج الزراعي في العراق ومصر، بناء على ما سيتم تحديده.
3. أهم متغيرات الاقتصاد الكلي المؤثرة في الانتاج الزراعي؟
4. ماهي المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعمل في الامد القصير، والاخرى التي تعمل في الأمد المتوسط والطويل؟
5. هل يمكن تقليص التشوهات الحاصلة في القطاع الزراعي بانتهاج سياسات زراعية معينة؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كون الزراعة المصدر الرئيس للمنتجات الغذائية كونها مصدراً من مصادر العملات الأجنبية، وإن هذا القطاع هو المساهم الأول في تحقيق الامن الغذائي، فضلاً عن إسهامه بتوفير الاموال اللازمة للاستثمارات في داخل القطاع اضافة الى تجهيز القطاع الصناعي بالمواد الاولية، وإن تقصير هذا القطاع في رفد الافراد بالسلع الزراعية لا يعد عقبة في مسار النمو الاقتصادي فحسب، وانما عقبة أمام الاستقرار السياسي للبلدان، وعليه فإن أي تقصير في عمل السياسات الاقتصادية الكلية ستنعكس آثارها مباشرة على أداء القطاع الزراعي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية هي من أهم الوسائل التي تمكننا من تصحيح وزيادة كفاءة أداء القطاع الزراعي؛ لهذا فانه من الأهمية دراسة أثار هذه المتغيرات على أداء القطاع الزراعي.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة بأن المتغيرات الاقتصاد الكلي أهمية كبيرة ومؤثرة في الانتاج الزراعي، بعض منها يكون مؤثراً في الامد القصير والاخر في الامد المتوسط والبعيد، فضلاً عن كون بعضها مثبط للإنتاج الزراعي، وأخر محفز له.

منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالتحليل الكمي القياسي في تفسير النتائج التي سيحصل عليها الباحث، إذ تم اختيار دول العينة موضوع البحث، لقد تم اخيار البلدان العربية متوسطة الدخل (العراق، مصر، الجزائر).

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمانية:** أما المدة الزمنية تضمنت دراستنا سلسلة زمنية مدتها 22 عاما (2000-2021).

إن المدة الزمنية المذكورة أعلاه تمكننا من الحصول على استنتاجات اقتصادية ذات معنوية إحصائية كبيرة.

2. **الحدود المكانية:** تم دراسة البلدان هما العراق ومصر والجزائر.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاثة مباحث:

تتضمن المبحث الأول: الاستعراض المرجعي لاهم الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في البلدان النامية العراق، مصر، الجزائر.

المبحث الثالث: قياس أثر وتحليل بعض متغيرات السياسة الاقتصادية في الإنتاجية الزراعية لمجموعة من البلدان العربية المختارة للمدة (2000-2021).

المبحث الأول: الاستعراض المرجعي الأهم الدراسات:

وتضمنت دراسة (معط الله، 2014) بعنوان آثار السياسية المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية الحالة الجزائر (1970-2012)، إذ هدفت الدراسة في التركيز على السياسة المالية وتحديد آثارها على النمو الاقتصادي لدولة الدراسة، وذلك لإبراز اهم متغيرات السياسة المالية التي تعد الاكثر اهمية والتي تلعب دور اساسي في زيادة حجم الناتج المحلي الداخلي الاجمالي، اضافة الى تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية المتبعة في الجزائر في المدى الطويل، اذ تعد هذه النفقات مؤشر على حجم الاستثمارات العامة وفي النهاية تسهم بزيادة معدلات النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة وذلك من خلال ادوارها المكملة للاستثمارات في القطاع الخاص، وبينت نتائج الدراسة ان الضرائب غير المباشرة الحقيقة لها أثر ايجابي على الناتج الداخلي الاجمالي الحقيقي في المدى الطويل لان هذه لا تحد من حجم الاستثمار في رأس المال البشري والمادي وأن النفقات الجارية المنتجة الحقيقية تؤثر ايجابياً على الناتج الاجمالي. وضح (الرسول، وآخرون، 2017)، في دراسة عن الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي في مصر ان الزراعة في العديد من البلدان النامية هي واحدة من أكبر القطاعات الاقتصادية واحد اكبر المساهمين في الناتج المحلي الاجمالي والتوظيف، باستثناء البلدان النفطية. لان معظم فقراء العالم يعيشون في المناطق

الريفية، ومن هنا يعتبر القطاع الزراعي من اهم القطاعات التي يمكن ان تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ويحسن مستويات معيشة الناس، ففي معظم الدول النامية كذلك يعد الانفاق الزراعي الحكومي في البلدان المذكورة اعلاه أحد أهم الادوات المالية اللازمة لتعزيز الزراعة والنمو الاقتصادي في هذا الصدد حيث تعتبر السياسة المالية والنقدية من اهم السياسات التي يمكن ان تحقق نمو في القطاع المذكور كونها قادرة على تحفيز الطلب الكلي وبالتالي، فإن الاهتمام بالإنفاق الحكومي ليس اكثر من الاهتمام بالنمو الاقتصادي بشكل عام والنمو الزراعي بشكل خاص، وإن قيمة الصادرات الزراعية والائتمان الزراعي ادت إلى زيادات في الانتاج الزراعي ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحثون الى ان الانفاق الحكومي على الزراعة هو اهم اداة ضرورية لتعزيز النمو الاقتصادي والزراعي وتخفيف حدة الفقر في المناطق الريفية في البلدان النامية يعزز القطاع الزراعي ولإنتاج الزراعي احدهما الاخر، وبينت (العلاف، 2022) في دراستها الموسومة "قياس وتفسير دور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأداء الزراعي في بلدان نامية مختارة للمدة (1990-2020)، حيث افترضت الدراسة ان العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية اعطت اهتمام كبير بالمتغيرات الكلية في مقاييس الأداء في القطاع الزراعي في الدول النامية وان الدراسة تبنى على افتراض مفاده ان المتغيرات الاقتصادية الكلية تساهم في تأثيرات متغايرة سلبية أو ايجابية في عمل القطاع الزراعي في الدول النامية وفق طبيعة هياكلها الاقتصادية وفاعلية نظامها في التعامل مع السياسات الاقتصادية التي انتجت هذه المتغيرات في هذه الدول، وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات حيث بينت ان المتغيرات الكلية الاقتصادية تساهم بتأثيرات مختلفة في عمل القطاع الزراعي في البلدان النامية وبينت ان اغلب الدول العينة تعتمد على المصادر الخارجية من اجل توفير كل متطلبات سكانها، وهذا يؤدي الى ارتفاع الاعباء على ميزان مدفوعاتها وانخفاض القطاع الزراعي فيها والمتغيرات الاقتصادية الكلي تعد من أهم الادوات التي يمكن من خلالها ان تقيس كفاءة عمل القطاع الزراعي، حيث يعد عرض النقود من المتغيرات المستقلة التي اثبت فعالية وله تأثير سلبي في معدل النمو الزراعي في البلدان العربية وبعده الايراد الحكومي ويتأثر ايجابياً ثم الانفاق الحكومي وسعر الصرف يتأثر سلبياً.

وتطرق (الباجة جي، 2020) في دراسة اقتصادية أثر أهم متغيرات السياستين المالية والنقدية على قيمة الناتج الزراعي في دول عربية مختارة العراق، الاردن، مصر للمدة (1990-2019)، إذ تبين انه لابد وجود دراسة تعمل على تباين أثر السياسة المالية والنقدية في قيمة الناتج الزراعي وتعتمد الدراسة على افترض هناك تباين في اثر السياستين المالية والنقدية على قيمة الناتج الزراعي باتجاهين سلبي وايجابي للدول العينة توصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات بشكل عام تعمل السياستين المالية والنقدية على مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تستخدم ادواتها من اجل التأثير في القطاعات الاقتصادية منها القطاع الزراعي. وان السياسات النقدية في العراق حاولت بعد حصولها على الاستقلالية من توفير بيئة نقدية ملائمة لعمل الوحدات الاقتصادية وبسبب وجود مؤثرات وعوامل امنية وسياسية ادى الى تراجع الواقع الانتاجي في العراق وبالخصوص القطاع الزراعي وكانت توجهات الحكومة العراقية المالية في اتجاه تبذيري دون الاستثماري ولم تقوم السياسة النقدية في العراق بتوجيه المعروض النقدي من اجل التأثير في معدلات التضخم وحيث ان متغيرات السياسة النقدية في العراق سجلت تأثير أكبر في قيمة الناتج الزراعي.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 315-333
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.17

المبحث الثاني: واقع القطاع الزراعي في البلدان النامية (العراق، مصر، الجزائر):

أولاً: واقع القطاع الزراعي في العراق:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة لما يتمتع به العراق من موارد طبيعية وبشرية ورأسمالية، فإنه يعد من القطاعات الاقتصادية المهمة لكنه يفتقر الى التخطيط والتنفيذ من اجل الاستخدام الأمثل وتطوير هذه الموارد، حيث يعد الاستثمار في هذا القطاع عاملاً حاسماً في تنمية هذا القطاع ودعم الاقتصاد العراقي والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لتحقيق التنمية الزراعية (Hamad & Saleh,2022:76). لقد مر العراق بفترة حرجة تجلت في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية، الى جانب ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية والانخفاض النسبي في أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي للعراق كما أدى انخفاض الإنتاج الزراعي، وكذلك انخفاض حصة المساحات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الاعتماد على الاستيرادات لتغذية السكان، مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي (Ibrahim,2016:200)، حيث يحتل القطاع الزراعي، بما في ذلك الأجزاء النباتية والحيوانية ومصادرها مكانه مهمة في اقتصاد العراق كونه يلعب دوراً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي (Atallah & Abdullah,2021:275).

المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في العراق:

كان أداء القطاع الزراعي في العراق خلال العقدين السابقين محبط، ليس فقط بسبب المعوقات البيئية مثل تذبذب الامطار ولكن أيضاً نتيجة سوء الإدارة والتضخم غير الملائم ونقص الايدي العاملة المدربة، كما يواجه العراق مشاكل خطيرة تتعلق بالتدهور البيئي يجب معالجتها على الفور لان التدهور البيئي يعد تهديداً كبيراً لرفاهية الانسان، وخاصة بين الفقراء، ولا يزال الإنتاج الزراعي مقيداً بسبب نقص الجودة والبذور والمبيدات الاعشاب والاسمدة والآلات ومعدات الري، ويعتبر تدهور الأراضي وتملح الأراضي وانخفاض غلة المحاصيل بسبب سوء إدارة موارد الأرض ونقص المدخلات مشكلة خطيرة ولاسيما في الأراضي المروية (NCSC,2002:4). يواجه العراق العديد من المعوقات منها الانخفاض الشديد في الايدي العاملة، حيث تنتقل الايدي العاملة الى المناطق الحضرية، ويؤدي ذلك الى الضغوط على تقديم الخدمات وارتفاع الفقر الحضري وناهيك عن خسائر المياه في مشاريع الري في كل انحاء العراق الكبيرة وبشكل عام كما يتم نقل الماء الى حقول المزارعين بواسطة أنظمة توزيع المياه سيئة الصيانة للغاية مصنوعة من قنوات وخنادق الأرضية تسبب هذه القنوات خسائر كبيرة في المياه نتيجة التسرب، وتقييد الوصول الى الأراضي بسبب العنف، ونزوح السكان داخل حدود البلد، زيادة تكاليف مدخلات الزراعية، والاضرار المادية للأراضي والآلات الزراعية والبنية التحتية، بما في ذلك مرافق الخزان، عدم استقرار الأسواق، ونقص الخدمات البيطرية (United Nations,2022:1)، يعاني العراق من الزراعة الهامشية والغير المستدامة والاستغلال غير الكفوء للموارد الطبيعية، والعوامل الطبيعية مثل تملح التربة وحركة الكثبان الرملية، والعواصف الترابية كما تعد العوامل الطبيعية هي نشاطاً اكثر شيوعاً، وأيضاً تغيرات المناخ وتراجع أو تذبذب معدل سقوط الامطار السنوي، القحط والتصحر وسوء إدارة الموارد الأرضية والمياه، نتجت عنها تدهور نوعية الغطاء النباتي، وانخفضت الإنتاجية وإنتاج الغذاء في العراق وادت ممارسات الري الغير جيدة التي تضررت خلال فترة الحروب في زيادة مناسيب المياه الجوفية نتج عن ذلك تدهور التربة بسبب

الملوحة (Ministry of Agricultural,2017:5). يجابه العراق واحدة من أكبر التحديات البيئية في التاريخ الحديث، والتي تتمثل في التصحر الذي يهدد الامن الغذائي والاجتماعي وتعرضه الى الخطر وتشترك العديد من العوامل الطبيعية والبشرية في تكوين هذه التحديات التي ينجم عنها آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية مثل فقدان الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وتحولها لكثبان رملية والتي تصبح عرضة لانجراف التربة، لتساهم في حدوث العواصف الرملية، وما يترتب عليها من زيادة تلوث الهواء، وهذه الظاهرة تهدد نحو 80% من اجمالي مساحة العراق، وأصبحت حتمية، ولهذا يتوجب اتخاذ اجراءات مضادة للحفاظ وتبني سياسات زراعية معينة للحفاظ على امن العراق واستقراره سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، خاصة ان العراق يستورد 90% من احتياجاته الغذائية والزراعية من دول أخرى، مما ينطوي على العديد من المخاطر والتحديات للأمن الاقتصادي العراقي (Abd,2020:375). وهناك نقص في الامداد المائي بسبب وجود منابعه المائية خارج البلاد وتؤثر دول المنبع على توافر الموارد المائية، كما ان الزيادة السكانية أدت الى ارتفاع الضغوط على المياه المتاحة وعدم وجود رؤية استراتيجية لمعالجة وإدارة استخدام المياه وفق المتضمنات الاقتصادية وغياب مبدئ الرشادة والعقلانية في استخدام المياه كون ذلك انعكس في التأثير على الامن المائي والغذاء والأرض الامن القومي، ونظراً لأهمية تأثير المياه على سلامة الفرد والمجتمعات في ضوء النمو السكاني فإن استخدام الموارد المائية هي من أولويات التنمية في مختلف دول العالم (Alan & Hussein,2017:275)، حيث تنبع الحاجة الى تطوير القطاع الزراعي في العراق من واقع الاقتصاد العراقي قبل وبعد عام 2003 الذي نتج بسبب حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الأمريكي وعدم الاستقرار الأمني والفساد المستشري في كل مفاصل الدولة المالي والإداري طويل الأمد واعتماد الدولة على صادرات الدولة من النفط وحيث ان القطاع الزراعي كانت مساهمته (٢٠٠٣) حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي (Almaiuld & Alaniadhshmi,2021:367).

المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق:

1. الموارد المائية:

ترتبط موارد العراق المائية ارتباطاً وثيقاً بكمية الامطار والثلوج التي تسقط على احواض الأنهار الرئيسية (دجلة والروافد والفرات) والسياسات التشغيلية للسدود والخزانات المقامة عند منبع الأنهار المشتركة مع تركيا وسوريا وايران حيث لا توجد اتفاقيات دولية حول تقسيم المياه بين العراق وهذه الدول، ومن جانب آخر فان توسع هذه الدول بتطوير مشاريع التخزين والري ادى الى تحديد وتقليص واردات المياه الى الأراضي العراقية، مما أدى الى تدهور في كمية و نوعية مياه نهر الفرات بعد اكتمال تنمية تركيا لمشاريعها الاروائية، سيكون هناك نقص خطير في الموارد المائية، كما ان سوريا طورت مشروع الإروائي، تنوي الدول زراعة اكثر من 2.4 مليون هكتار مروية في حوض الفرات وحوالي مليون هكتار مروية في حوض دجلة، ان حصة العراق من المياه وان كانت قليلة فهي لم تستغل بالشكل الملائم والصحيح.

هناك معوقات أخرى أو عقبات أخرى على الصعيد الداخلي لا تقل خطورة عن تلك الاستخدام العشوائي واهدار المياه، وضعف التنسيق الداخلي، وعدم وجود توافق في الأداء بين القطاعات الرئيسية في القطاعات الثلاثة للزراعة والصناعة والاستخدامات المدنية، فضلاً عن ضعف التنسيق الداخلي وغياب الاجماع بين مستخدمي المياه في إدارة المياه ونقص التوجيه بشأن

المياه، وعدم الاستفادة الكاملة من المياه الجوفية بالطريقة المثلى، خاصة في المناطق الصحراوية وكذلك لا توجد الارشادات حول طرق الري الحقلي، وخاصة الري السيحي منه.

2. المساحات الزراعية:

بالرغم من وجود مساحات للأراضي الصالحة للزراعة في العراق، الا انها تعاني من عدم الكفاءة في التوزيع فإن التحديات التي تعيق الاستخدام السليم لهذه الأرض هي:

أ. مشكلة الغمر والملوحة في ترب وسط وجنوب العراق، حيث يعاني حدود 75% من الأراضي الزراعية المروية من الملوحة الناتجة عن سوء إدارة الري.

ب. تجزئة حقوق الملكية وحيازة المزارع الصغيرة التي تعيق تطوير أداة المزرعة، وخاصة الاساليب القديمة المستخدمة في الزراعة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ت. تشكل زيادة التصحر وتوسيع الكثبان الرملية والتعرية الناتجة عن العوامل الطبيعية تهديدات خطيرة للزراعة.

ث. عدم وجود رؤية واضحة لسياسة العراق الزراعية، بما في ذلك طبيعة الاستثمار، والشكل القانوني ولاستجابة للمزارعين لرفع مستويات دخلهم وتحقيق قدرتهم التنافسية من خلال تبني سياسات لدعم الإنتاج ومتطلباتهم (Quasi,2010,3-4).

3. الموارد البشرية:

يعد العامل البشري العامل الفاصل أو الجوهري والحيوي في النشاط الزراعي، ان العراق يوجد فيه إمكانات بشرية جيدة سواء كانت في النوعية او الكمية، وان العنصر البشري قد يكون له دور إيجابي أو سلبي على التنمية الزراعية وهذا يعتمد على السياسة السكانية والتعليمية والاقتصادية ومستوى نجاحها في تنفيذ هذا العنصر الإنتاجي الأساسي، فإن المواد البشرية في العراق مشهود لها على المستويات العالمية من حيث كفاءتها الاقتصادية والعلمية والثقافية، لذلك فإن هذه العنصر الخلاق لو تم تفعيل دوره بشكل إيجابي سوف يكون له تأثير حيوي في بناء الاقتصاد (AlBaghdadi,2014:177-178).

ثانياً: واقع القطاع الزراعي في مصر:

دولة مصر بلد زراعي وتطورها يعتمد في المقام الاول على الموارد الزراعية، حيث اسهمت الزراعة بحوالي 14% من الناتج المحلي الاجمالي، عام ٢٠٢٠ كما انها تستوعب حدود 31% من الايدي العاملة، حيث يعيش ما يقارب 53% من السكان في المناطق الريف بشكل مباشر وبشكل غير مباشر على القطاع الزراعي على الرغم من مشاركتها الايجابية والهامة في الامن الغذائي، إلا ان مصر تواجه الكثير من المعوقات والمخاطر على القطاع الزراعي من اهمها التهديدات مثل قضايا الارض والمياه، والاساليب القديمة المستخدمة في الزراعة وعدم توافر المعلومات عن التسويق، بالإضافة الى ذلك تدهور الموارد الطبيعية، والقضايا البيئية، والنمو السكاني (Shalaby,*et.al.*,2021:854).

ويمثل قطاع مصر الزراعي عصب الاقتصاد القومي ودعامته الاساسية ويعد من اهم القطاعات كما انه مصدر أساسي لتأمين الاحتياجات الغذائية المحلية، حيث ان تزايد الانتاج الزراعي وتوفير الغذاء والامن الصحي في الوقت الراهن تعد اهداف رئيسية التي تسعى لتحقيقها الشعوب في البلدان النامية والمتقدمة، ويعد القطاع الزراعي في مصر من اهم القطاعات التي لعبت دور هام في

احراز التنمية الاقتصادية، ولعب الموقع الجغرافي والظروف المناخية التي تتميز بها مصر جعلت من القطاع الزراعي يساهم بشكل اكبر في النمو الاقتصادي ففي عام 2015 مثل القطاع الزراعي 11.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي (The World Bank,2015) من خلال توفير المنتجات الزراعية اللازمة للأغذية والصناعة وتوفير فرص العمل لشرائح كبيرة من السكان، فضلا عن تصدير اغلب المنتجات للأسواق الخارجي (Al Sayed Ali,2018:224).

ان النشاط الزراعي يشكل مكانة كبيرة في احراز أبعاد التنمية المستدامة، اذ يساهم البُعد الاقتصادي في الناتج المحلي الاجمالي ويعد مصدراً قوياً ومناسباً لجذب الاستثمارات كما يساهم البعد الاجتماعي في تحقيق الامن الغذائي ومكافحة الفقر وخلق فرص العمل، كما تساهم في مكافحة التصحر وتوسيع الرقعة أو المساحات الزراعية، ويجيز البعد المؤسسي مبادلة المهارات والخيرات والمشاركة المجدية محليا وعالميا، ان للقطاع الزراعي في جمهورية مصر العربية دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان ودعم الصناعة المحلية والمتطلبات من المواد الخام الضرورية لنموها وتطويرها وكذلك حصول الدولة على النقد الاجنبي اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة ارتفاع عائدات الدولة من الصادرات الزراعية وعلى الرغم من مكانة القطاع الزراعي، الا انه عانى من ضعف مستوى الاستثمارات المخصصة له بالمقارنة بالقطاعات غير الزراعية مما يؤدي الى اضرار على الناتج القومي في انجاز اهداف التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر في مصر (Bahjat,2022:109-110). الزراعة في مصر تعد الركن الجوهري للبنيان الاقتصادي والاجتماعي حيث تساهم بنسبة كبيرة في تطبيق التنمية بشكل واسع كما يرتبط بها اكثر من نصف السكان سواء في انشطتها الانتاجية أو التسويقية، حيث تهدف السياسة الزراعية في مصر الى دعم المزارعين من اجل رفع القطاع الزراعي الى الاعلى من خلال تنفيذ حزمة من الاجراءات مثل دخول الدولة كمشتري في حال انخفاض الاسعار الى حد معين، وايضاً استعمال التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة وتشجيع المزارعين على الزراعة من خلال تحرير الأسعار (Mahmoud,2014: 781).

إن تحقق الامن الغذائي في مصر يتعرض الى مشكلات كبيرة بسبب الزيادة السكانية المضطربة حيث بلغ عددهم حوالي 100 مليون نسمة في عام 2018 بالإضافة الى مشاكل اخرى هي تفتت الحيازة الزراعية والتوسع العمراني على المساحات الزراعية، وبالإضافة الى ذلك زيادة مستوى المياه الارضية وارتفاع نسبة الاملاح مما يؤدي الى تدني انتاجية الاراضي الزراعية ومن جهة ثانية كفاءة التسويق والاجهزة التسويقية الزراعية انخفضت وتراجعت كل ذلك يهدد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر (Ghonuim,*et.al.*,2019:837).

المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في مصر:

1. التجاوز على الاراضي الزراعية: وذلك من خلال البناء المخالف او تحولها من انشطة زراعية الى انشطة حيوانية ولقد وصل اجمالي عدد الحالات او التعدي على الاراضي الزراعي من 25 يناير 2011 الى عام 2016 حوالي 1,240 مليون حالة تقدر بحوالي 53,688 الف فدان مما يتطلب تطبيق قانون يحظر التعدي على الاراضي الزراعية.
2. عدم القدرة على الحصول على معدلات ملائمة من الاسمدة والمبيدات الزراعية بسبب ارتفاع اسعارها على وجه الخصوص في ظل ازمة الدولار وتحرير اسعار الصرف، وهيمنة بعض التجار على تجارة الاسمدة والمبيدات، مما يسبب ضياع حق المزارعين من

اصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة وعجزهم من الحصول على الدعم المستحق لهم وبالتالي ادى ذلك الى تراجع وانخفاض انتاجية الغذاء، ومخزون السلع الاستراتيجية من المبيدات الزراعية والاسمدة الزراعية.

3. مشكلة المياه: تعد من المشكلات التي تواجه السياسة الزراعية المصرية وذلك بسبب انعدام وصول الماء الري الى نهاية الترع والمصارف مما يؤدي الى تبوير الاف الفدانات الزراعية في عدة محافظات وذلك اثر سلباً على الاراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الرئيسية.
4. تدني معدلات الاستثمار في الزراعة: وذلك نتيجة لبطء دوران رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي واستخدامه في نشاطات اخرى اكثر ربحاً من القطاع الزراعي.
5. التفتت الحيازي بسبب العادات والتقاليد والمواريث الشائعة بين الناس: مما سببت الى انخفاض استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي وبالتالي تؤدي الى تدني الانتاج الفدان الواحد والارباح الفدانية المتوقعة من الانتاج الزراعي (Ahmed,2018:882-883).

ثالثاً: واقع القطاع الزراعي في الجزائر:

إن الجزائر تحتل المرتبة الأولى من حيث قوائم البلدان التي تستورد المواد الغذائية الزراعية وعدد سكانها يفوق 40 مليون نسمة، وتعتبر دولة الجزائر من اكبر البلدان الغنية بالأراضي الزراعية، وهذا يعود الى الطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية للبلد كل ذلك جعل هذا القطاع ذو أهمية كبيرة في تطور الاقتصاد القومي وتقدر المساحة الاجمالية الزراعية في دولة الجزائر بـ42.4 مليون هكتار والتي تشغل 18% من مساحته الكلية (محمد، 2012: 15). كما لعب القطاع الفلاحي شوطاً فاعلاً في مراحل التنمية الاقتصادية وتقدم عجلتها في اغلب دول العالم ومن ضمنها الجزائر بسبب ما يتوفر عليه القطاع الزراعي من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبالاعتماد على استراتيجيات معينة جعله مؤهل وقدرته على زيادة الناتج الداخلي الخام وفي حصة الفرد منه، وفي زيادة معدلات النمو في جميع القطاعات والانشطة المختلفة ولقد اهتمت الحكومة الجزائرية بنسبة كبيرة في القطاع الزراعي حيث وضعت خطة عملية تهدف من خلالها الى بلوغ التوازن والاستقرار الغذائي وذلك من خلال تشجيع المزارعين وتقديم التسهيلات الضرورية للفلاحين من اجل اجتياز الصعوبات التي يواجهونها (حسن، 2016: 17). تسعى دولة الجزائر من خلال القطاع الزراعي تنمية الاقتصاد وذلك من خلال رفع مستوى الدخل القومي وتحسين وتطوير الصادرات خارج المحروقات وأيضاً تحقيق الامن الغذائي وتوفير فرص العمل وان القطاع الزراعي في الجزائر يعد دعامة اساسية في الاقتصاد الوطني وذلك لكونه يعد ركناً اساسياً في مجال التنمية الريفية وتحقيق الامن الغذائي وتطوير الصناعات الغذائية وبالتالي المشاركة في التنمية المستدامة، كما برز الدور الذي لعبه القطاع الزراعي الجزائري اظهار الامكانيات الطبيعية البشرية لأحداث تغيير نوعي في تنمية القطاع الزراعي (عبة، 2018: 122-124).

أسباب تخلف القطاع الزراعي في الجزائر:

1. معظم الاراضي الصالحة للزراعة في العديد من المناطق صحراوية أو صخرية أو مغطاة بالغابات.
2. الاعتماد بشكل اساسي على هطول الامطار والتي من الصعب التحكم في كميتها وتوقيتها او حتى توزيعها كما يعاني العديد من البلدان من نقص في مشاريع المياه والري.

3. تفقد العديد من الاراضي الزراعية خصوبتها بسبب الاهمال او سوء الادارة مما يجعل الارض غير مناسبة للزراعة.
4. انخفاض الانتاجية الزراعية بسبب جهل المزارعين وعدم تجاوبهم مع الارشاد الزراعي وينتج عن ذلك انخفاض خصوبة الارض الزراعية وبدائية الاساليب المتبعة فيها ورداءة البذور المستخدمة.
5. عدم وجود سياسات مالية وسياسات تسعير مناسبة يمكنها جذب الاموال للاستثمار في القطاع الزراعي من اجل انتاج زراعي يحقق أرباح (زيبحة، 2017: 47-48).

المبحث الثالث: قياس أثر وتحليل بعض متغيرات السياسة الاقتصادية في الإنتاجية الزراعية لمجموعة من البلدان العربية المختارة للمدة (2000-2021):

الخطوة الأولى: اختبار اعتمادية المقاطع العرضية Cross-Section Dependence Test:

الجدول (1) اختبار اعتمادية المقاطع العرضية للأنموذج في مجموعة البلدان العربية

Cross-Section Dependence Test		
Series: RESID		
Sample: 2000 2021		
Periods included: 21		
Cross-sections included: 3		
Total panel observations: 63		
Test	Statistic	Prob.
Pesaran CD	0.636118-	(0.5247)n.s
(***): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (*): مستوى معنوية 10%، (n.s): غير معنوية.		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (1) أن قيمة اختبار اعتمادية المقاطع العرضية الخاص بالكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية وفق اختبار (CD Pesaran) قد بلغت (0.636-) وبمستوى معنوية أكبر من 5%، وهذا ما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط بين المقاطع العرضية لجميع المتغيرات المستقلة، وعليه فأننا سوف نلجأ إلى اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، وأهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ليفن - لن وشو.

الخطوة الثانية: اختبار جذر الوحدة البيانات الطولية:

الجدول (2) اختبار جذر الوحدة للبيانات الطولية للأنموذج في مجموعة البلدان العربية

Levin, Lin and Chu Test				
Variables	**At Level**		**At First Difference**	
	Intercept	**Trend and Intercept**	**Intercept**	**Trend and Intercept**
Ln(Y)	-0.81532	-1.12105	-6.64543	-5.79157
prob.	(0.2074)n.s	(0.1311)n.s	(0.0000)***	(0.0000)***
Ln(X1)	-0.56396	0.87539-	-4.55435	-3.93516
prob.	(0.2864)n.s	(0.1907)n.s	(0.0000)***	(0.0000)***

Levin, Lin and Chu Test				
Variables	**At Level**		**At First Difference**	
	Intercept	**Trend and Intercept**	**Intercept**	**Trend and Intercept**
Ln(X2)	-0.15296	-0.24275	-4.93333	-3.08120
prob.	(0.4392)n.s	(0.5959)n.s	(0.0000)***	(0.0010)***
Ln(X3)	0.63543	-0.10199	-2.98703	-4.13342
prob.	(0.7374)n.s	(0.4594)n.s	(0.0014)***	(0.0000)***
Ln(X4)	-1.05948	0.58599	-4.88264	-3.97003
prob.	(0.8553)n.s	(0.7211)n.s	(0.0000)***	(0.0049)***
Ln(X5)	-0.68436	-2.06027	-7.64907	-6.56780
prob.	(0.2469)n.s	(0.0197)**	(0.0000)***	(0.0000)***
Ln(X6)	-2.22905	-2.79909	-8.07665	-6.84414
prob.	(0.0129)**	(0.0026)***	(0.0000)***	(0.0000)***
(***): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (**): مستوى معنوية 10%، (n.s): غير معنوية.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (2) اختبار السكون لمتغيرات أنموذج البلدان العربية المختارة، إذ يلاحظ أن المتغير المعتمد (الإنتاجية الزراعية) والمتغيرات المستقلة الأتية والمتمثلة بـ(صادرات السلع والخدمات، واستيرادات السلع والخدمات، وسعر الصرف الرسمي، وعرض النقد بمعناه الواسع، وإجمالي الإيرادات العامة) تمتلك جذر وحدة، بمعنى أنهم غير ساكنين في المستوى مما يعني قبول فرضية العدم التي تنص على أن هذه المتغيرات تمتلك جذر الوحدة؛ ومن ثم نقوم بأخذ الفروق الأولى لهم (At First Difference) لكي يصبحوا ساكنين، أما المتغير المستقل السادس (إجمالي النفقات العامة) فقد تبين بأنه ساكن في المستوى (Level At) أي أنه لا يمتلك جذر وحدة.

الخطوة.الثالثة: اختبار التكامل المشترك للبيانات الطويلة:

Pedroni Residual Cointegration Test:

الجدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج في مجموعة البلدان العربية المختارة للمدة (2000-2021)

Pedroni Residual Cointegration Test				
Series: Y X1 X2 X3 X4 X5 X6				
Included observations: 66				
Cross-sections included: 3				
Null Hypothesis: No cointegration				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
	Statistic	**Prob.**	**Weighted Statistic**	**Prob.**
Panel v-Statistic	-1.037431	(0.8502)n.s	-2.070387	(0.9808)n.s
Panel rho-Statistic	0.893061	(0.8141)n.s	1.270900	(0.8981)n.s
Panel PP-Statistic	-0.439797	(0.3300)n.s	0.387632	(0.6509)n.s
Panel ADF-Statistic	-0.449166	(0.3267)n.s	0.276486	(0.6089)n.s

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)			
	Statistic	**Prob.**	
Group rho-Statistic	1.651196	(0.9507)n.s	
Group PP-Statistic	-0.043440	(0.4827)n.s	
Group ADF-Statistic	-0.088567	(0.4647)n.s	
(*): مستوى معنوية 10%، (**): مستوى معنوية 5%، (***): مستوى معنوية 1%، (n.s): غير معنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (3) علاقات التكامل المشترك في مجموعة البلدان العربية المختارة بين المتغير المعتمد (الإنتاجية الزراعية) وبين المتغيرات المستقلة (صادرات السلع والخدمات، واستيرادات السلع والخدمات، وسعر الصرف الرسمي، وعرض النقد بمعناه الواسع، وإجمالي الإيرادات العامة، وإجمالي النفقات العامة) خلال المدة (2000-2021)، إذ يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن جميع الاختبارات (الاختبارات السبعة) تؤكد عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات وعلى مستوى البلدان العربية المختارة جميعها وعند مستوى معنوي أكبر من (5%)، وهذا ما يشير إلى عدم جود علاقة طويلة الآجل بين المتغيرات الآنفة الذكر.

الخطوة الرابعة: تقدير وتفسير نتائج الآجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ باستخدام مقدرات المجموعة المدمجة (PMG) في بيئة نموذج (ARDL):

الجدول (4) نتائج الآجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ في مجموعة البلدان العربية المختارة

Method: Panel ARDL-PMG				
Dependent Variable: D (Y)				
Model selection method: Akaike info criterion (SIC)				
Dynamic regresses (1 lag, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 1, 1, 1, 1)				
Long Run Equation				
Variables	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X1	0.257659	0.052150	4.940730	(0.0000)***
X2	-0.400370	0.066140	-6.053379	(0.0000)***
X3	-0.008285	0.005300	-1.563147	(0.1268)n.s
X4	0.050878	0.022768	2.234600	(0.0317)**
X5	0.349008	0.051780	6.740206	(0.0000)***
X6	-0.182349	0.048581	-3.753506	(0.0006)***
Short Run Equation				
ECM	-0.317297	0.254227	-1.248088	0.2201
D(X1)	-0.136391	0.094792	-1.438848	0.1588
D(X2)	-0.022432	0.010092	-2.222832	0.0326
D(X3)	0.082036	0.069978	1.172318	0.2488
D(X4)	-0.006079	0.022411	-0.271237	0.7878
D(X5)	-0.073338	0.120976	-0.606221	0.5482
D(X6)	0.029972	0.031938	0.938442	0.3543
C	3.389657	2.903668	1.167371	0.2507
(***): مستوى معنوية 1%، (**): مستوى معنوية 5%، (*): مستوى معنوية 10%، (n.s): غير معنوية.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (4) نتائج العلاقة في الآجل الطويل والقصير ومعلمة حد تصحيح الخطأ للنموذج في مجموعة البلدان متوسطة الدخل، وعليه نستنتج الآتي:

أولاً: نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

1. وجود علاقة طردية ومعنوية بين صادرات السلع والخدمات والإنتاجية الزراعية وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة صادرات السلع والخدمات بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة (0.258%).
2. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين استيرادات السلع والخدمات والإنتاجية الزراعية وعند مستوى معنوي أقل من (1%)، أي أن زيادة استيرادات السلع والخدمات بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة (0.400- %). إن اغلب الاستيرادات مخصصة لأغراض الاستهلاك المكملة للإنتاج المحلي وهذا ما يجعل التأثير غير معنوي.
3. عدم وجود علاقة معنوية بين سعر الصرف الرسمي والإنتاجية الزراعية وعند مستوى معنوية أكبر من (5%).
4. وجود علاقة طردية ومعنوية بين عرض النقد بمعناه الواسع والإنتاجية الزراعية وعند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي أن زيادة عرض النقد بمعناه الواسع بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة (0.051%).
5. وجود علاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات العامة والإنتاجية الزراعية وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة إجمالي الإيرادات العامة بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية بنسبة (0.349%).
6. وجود علاقة عكسية ومعنوية بين إجمالي النفقات العامة والإنتاجية الزراعية وعند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي أن زيادة إجمالي النفقات العامة بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة (0.182- %)، لأن اغلب النفقات تتجه إلى قطاعات غير زراعية وان غالبية التخصيصات الاستثمارية توجه إلى دوائر محددة في القطاع الزراعي.

ثانياً: نتائج العلاقة في الأجل القصير:

أظهرت العلاقة المقدرة في مجموعة البلدان العربية المختارة بأن معامل تصحيح الخطأ قد بلغت قيمته (0.317297-) وهي قيمة سالبة وأقل من الواحد الصحيح ولكنها غير معنوية إحصائياً وعند مستوى معنوية أكبر من (5%)، وهذا ما يشير إلى عدم صحة العلاقة التوازني طويلة الآجل (عدم إمكانية تصحيح أخطاء الأنموذج)، بمعنى أخر عدم وجود علاقة طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة في مجموعة البلدان العربية المختارة جميعها (على مستوى الأنموذج ككل وليس على مستوى البلد الواحد).

الخطوة الخامسة: تحليل مكونات التباين: Variance Decomposition

يعرض الجدول (5) تحليل مكونات تباين الإنتاجية الزراعية الفقر في مجموعة البلدان العربية المختارة خلال المدة(2000-2021)، إذ جاءت نتائج التحليل كما يأتي:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 315-333
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.17

الجدول (5) تحليل مكونات تباين الإنتاجية الزراعية في مجموعة البلدان العربية المختارة خلال المدة (2000-2021)

LVariance Decomposition of Cholesky								
Cholesky Ordering: LNY LNX1 LNX2 LNX3 LNX4 LNX5								
Period	**S.E.**	**Y**	**X1**	**X2**	**X3**	**X4**	**X5**	**X6**
1	0.989777	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	1.334798	98.43739	0.034666	0.623324	0.031936	0.476484	0.073411	0.322793
3	1.554668	96.93876	0.082304	0.789025	0.074625	1.075957	0.483002	0.556327
4	1.708411	95.67949	0.184513	0.740672	0.124004	1.475023	1.055117	0.741183
5	1.821658	94.60222	0.344598	0.654137	0.182500	1.686460	1.635421	0.894663
6	1.908537	93.63980	0.541160	0.610873	0.254860	1.785627	2.139932	1.027751
7	1.977298	92.77071	0.748672	0.619067	0.346377	1.830605	2.536074	1.148491
8	2.032991	91.99224	0.950508	0.655578	0.461816	1.854591	2.822901	1.262366
9	2.078963	91.29624	1.141108	0.696273	0.604603	1.874024	3.015219	1.372529
10	2.117618	90.66411	1.322710	0.727423	0.776334	1.896149	3.133011	1.480266
11	2.150779	90.07189	1.501461	0.745209	0.976651	1.923542	3.195664	1.585586
12	2.179847	89.49660	1.684770	0.751413	1.203457	1.956492	3.219483	1.687783
13	2.205900	88.91998	1.879877	0.749630	1.453327	1.994227	3.217073	1.785882
14	2.229758	88.32954	2.093143	0.743180	1.722001	2.035578	3.197617	1.878940
15	2.252038	87.71804	2.329660	0.734412	2.004845	2.079323	3.167509	1.966210
16	2.273204	87.08239	2.593021	0.724753	2.297232	2.124365	3.131032	2.047210
17	2.293597	86.42249	2.885217	0.714991	2.594815	2.169799	3.090961	2.121725
18	2.313467	85.74033	3.206651	0.705565	2.893709	2.214918	3.049051	2.189772
19	2.332994	85.03923	3.556279	0.696756	3.190586	2.259201	3.006393	2.251555
20	2.352301	84.32331	3.931846	0.688782	3.482712	2.302276	2.963663	2.307412
21	2.371472	83.59710	4.330172	0.681834	3.767937	2.343894	2.921289	2.357770
22	2.390555	82.86524	4.747465	0.676079	4.044653	2.383901	2.879553	2.403105

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برمجية Eviews 12.

يتضح من الجدول (5) أن نسبة تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية (Y) يفسر نفسه بنفسه والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ(صادرات السلع والخدمات، واستيرادات السلع والخدمات، وسعر الصرف الرسمي، وعرض النقد بمعناه الواسع، وإجمالي الإيرادات العامة، وإجمالي النفقات العامة)، إذ يغطي هذا التحليل المدة الزمنية للدراسة وهي (22) سنة؛ وذلك من أجل التأكد من الآثار عندما يسمح للمتغيرات المستقلة أن تؤثر في الإنتاجية الزراعية لمدة أطول نسبياً، إذ يلاحظ من النتائج أن الخطأ المعياري (S.E) لخطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية في المدة الأولى يساوي (0.970)، ثم يزداد مع مرور الزمن ليصل في نهاية المدة إلى (2.391)، ويعود السبب في ارتفاع قيمة الخطأ المعياري لاشتماله آثار عدم التأكد للتنبؤ في الإنتاجية الزراعية خلال المدد السابقة. ففي الآجل القصير (السنة الثانية المستقبلية)، فإن (98.437%) من تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية تعود إلى صدماتها الخاصة، في حين تسهم صادرات السلع والخدمات بنسبة (0.0347%)، واستيرادات السلع والخدمات بنسبة (0.623%)، وسعر الصرف الرسمي بنسبة (0.032%)، وعرض النقد بمعناه الواسع بنسبة (0.476%)، وإجمالي الإيرادات العامة بنسبة (0.073%)، وإجمالي النفقات العامة بنسبة (0.323%) في تفسير تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية.

أما في الآجل المتوسط (السنة الثانية عشر المستقبلية)، فإن (89.496%) من تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية تعود إلى صدماتها الخاصة، في حين تسهم صادرات السلع والخدمات بنسبة (1.685%)، واستيرادات السلع والخدمات بنسبة (0.751%)، وسعر الصرف الرسمي بنسبة (1.203%)، وعرض النقد بمعناه الواسع بنسبة (1.956%)، وإجمالي الإيرادات العامة بنسبة (3.219%)، وإجمالي النفقات العامة بنسبة (1.688%) في تفسير تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية.

وأخيراً في الآجل الطويل (السنة الثانية والعشرون المستقبلية)، فإن (82.865%) من تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية تعود إلى صدماتها الخاصة، في حين تسهم صادرات السلع والخدمات بنسبة (4.747%)، واستيرادات السلع والخدمات بنسبة (0.676%)، وسعر الصرف الرسمي بنسبة (4.045%)، وعرض النقد بمعناه الواسع بنسبة (2.384%)، وإجمالي الإيرادات العامة بنسبة (2.880%)، وإجمالي النفقات العامة بنسبة (2.403%) في تفسير تباين خطأ التنبؤ للإنتاجية الزراعية.

وعليه مما سبق، نستنتج بأن متغير صادرات السلع والخدمات هو المتغير الأكثر مساهمة في تفسير تباين الخطأ الخاص بالإنتاجية الزراعية، يليه متغير إجمالي الإيرادات العامة، ومتغير سعر الصرف الرسمي، ومتغير عرض النقد بمعناه الواسع، ومتغير إجمالي النفقات العامة وأخيراً متغير استيرادات السلع والخدمات، ومن ثم فإن حصول أي صدمة مفاجئة في المتغيرين الأكثر مساهمة (صادرات السلع والخدمات وإجمالي الإيرادات العامة) سيؤثر في الإنتاجية الزراعية

الاستنتاجات:

1. يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي ودعمه في أغلب المجالات وتوظيف اساليب الانتاج ذات التقدم التكنولوجي في البلدان النامية.
2. ضرورة أن يكون هناك حسابات قومية خاصة بالاستثمار الزراعي يبين نسبة الاستثمارات الزراعية من الكلية ومدى دور هذه الاستثمارات في تنمية القطاع الزراعي؛ لذا يجب زيادة هذه النسبة لتظهر أثرا بارزا في التنمية.
3. ضرورة توجيه الإيرادات العامة للدولة لتنمية القطاع الزراعي لتكون في مقدمة القطاعات؛ لما له من أهمية كبيرة.
4. إن متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثيرات مختلفة على أداء القطاع الاقتصادي في الدول النامية وخاصة فان النتائج التحليلية الكمية تبين تأثيرها في العراق ومصر لأنها تعبر عن طبيعة هيكلها الاقتصادي وكفاءة النظام الاقتصادي الذي ولد هذه المتغيرات .
5. ظهرت النتائج القياسية أن هناك علاقة طردية ومعنوية بين صادرات السلع والخدمات والانتاجية الزراعية في مجموعة البلدان متوسطة الدخل وبعلاقة عكسية ومعنوية بين استيرادات السلع والخدمات في الإنتاجية الزراعية وبعلاقة معنوية بين عرض النقد بمعناه الواسع والإنتاجية الزراعية وبعلاقة طردية ومعنوية بين إجمالي الإيرادات والنفقات العامة والإنتاجية الزراعية.
6. يعد القطاع الزراعي في العراق ومصر من أهم القطاعات الاقتصادية ويلعب دوراً مهماً في توفير الغذاء وفرص العمل فضلاً عن توفير المواد الخام للصناعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

7. انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي له تأثير إيجابي على تشجيع الصادرات مع تقليل الواردات وإيجاد بيئة استثمارية لجذب الاستثمارات الجديدة إما العكس في حال ارتفاع قيمة العملة سيؤدي إلى إغراق السوق بالسلع المستوردة ومنافستها للمنتجات المحلية ولاسيما إذا كانت هذه المنتجات ذات جودة أفضل وأرخص من المنتجات المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار إلى جانب خروج المستثمرين خاصة منً القطاع الزراعي.

المقترحات:

1. ضبط العرض النقدي من قبل الدولة بما يحقق معدلات نمو مستقرة لقطاع الزراعة في دول العينة.
2. البحث عن سبل مبتكرة لتنمية الصادرات الزراعية وتخصيص جزء من عائدات هذا الأمر لتنمية القطاع الزراعي.
3. حداثة التطور التكنولوجي في هذا القطاع واستخدام الأساليب العلمية الجديدة غير التقليدية مثل دراسة طرائق زيادة الإنتاجية سواءً بالاكتشاف أو الزيادة، أو بتكييف التقنيات الحديثة المعروفة.
4. تشجيع التوسع في الاستثمارات وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.
5. زيادة النفقات العامة على القطاع الزراعي.
6. تعديل قانون الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي العراقي واعتماد سياسات مالية ونقدية لتشجيع مثل هذه الاستثمارات، والعمل على إعادة المشاريع المتعثرة والمتضررة والمهملة لزيادة الإنتاج الزراعي.
7. تنشيط دور متغيرات الاقتصاد الكلي ذات الآثار الإيجابية في تحسين كفاءة أداء القطاع الزراعي والتقليل من تأثير المتغيرات غير الإيجابية والسعي للتكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية العالمية التي نتجت عنها هذه التأثيرات.
8. تطبيق سياسة نقدية متوازنة تساعد على تحسين كفاءة أداء القطاع الزراعي في بلدان العينة من خلال توجيه الإنفاق الرأسمالي إلى الأنشطة الزراعية الإنتاجية لاحتواء الضغوط التضخمية والحد من ارتفاع الأسعار وهو الهدف الأساس للسياسات المذكورة أعلاه.

المصادر والمراجع:

1. Aba, Farid, 2018 The impact of agricultural reforms on the development of the agricultural sector in Algeria. PhD thesis, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Muhammad Khudair University Biskra, Algeria.
2. Abd Mayada Kazem 2020, Sustainable Development in Regions The desert of the western plateau in Iraq (a model), Journal of the College of Education, Issue 41, Part One.
3. Ahmed Al-Saeed Muhammad, Shaaban 2018 An economic study of the possibility of achieving self-sufficiency from The most important agricultural crops in Egypt, Journal of Social Sciences, Volume 9, Number 12.
4. Al-Allaf, Ramia Amer, Khalil, 2022, Measuring and Interpreting the Role of Some Macroeconomic Variables in Agricultural Performance in Selected Developing Countries for the Period (1990-2020), Ph.D. Thesis, Faculty Administration and Economics University of Mosul.

5. Al-Ani, Thaer Mahmoud Rashid and Ola Alaa, Hussein, 2017, The use of water resources in light of the challenges of food security in Iraq , Journal of Economic Sciences, Volume 24, No. 103.
6. Al-Baghdadi, Hussain Salman Jassim, 2014, Analysis of Food Security and Possibilities of Achieving It, Journal Al-Qadisiyah for Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Number 3.
7. Al-Dulaimi, Saad Abdul Karim Hammadi, Zainab Sami Abdel Hammadi Al-Mashhadani, 2021, Measuring the impact of some economic variables on the sector's production Agricultural Iraq Case Study for the period (2004-2019), Journal of Business Economics for Applied Research, Volume 1, Issue 2.
8. Al-Pachachi, Hussein Ali Shihab ,2020, an economic study of the impact of the most important variables of fiscal and monetary policies on the value of agricultural output in selected Arab countries (Iraq, Jordan, Egypt) for the period K. Al (1990-2019), Master Thesis, College of Agriculture, Tikrit University.
9. Al-Rasoul, Ahmed Abu Al-Yazid, Abdel-Nabi Bassiouni, Al-Saeed Muhammad Anwar, and Aoun Khairallah Aoun, 2017, Government spending on the agricultural sector in Egypt, Alexandria Research Journal Agriculture, Volume 62, Issue 4.
10. Al-Sayed Ali, Manal Mashhour 2018, An analytical economic study of the most important factors affecting the Egyptian agricultural domestic product, The Egyptian Journal of Agricultural Economics, Volume 28.
11. Atallah, Saif Musdaf, and Ahmed Abbas Abdullah, 2021 The role of the agricultural sector in achieving economic growth in Iraq for the period (1996-2016) Business Economics Journal for Applied Research, Volume 1, Issue 2.
12. Bahjat Hanan Muhammad, Mahmoud, 2022 The role of the agricultural sector in achieving economic development Al-Masria, The Egyptian Journal of Agricultural Economics, Volume 32, Number 1.
13. Ghonuim, Shenata A.M., Azzam A. Ali , mahamed A: mobaracl and Mofida E.KA Beel, 2019, The most important a gricultural problems and obstacles leading to the widening of the food GAP of agicultural cropsin Egypt, journal of Agricultural, Research, Granger non- causality in heterogeneous panels, Economic Modelling.
14. Hamad, Munther Aliwi and Lawrence Yahya Saleh, 2022, Analysis of the effectiveness of some total variables on the agricultural sector in Iraq for the period (2004-2020), Journal of Business Economics for Applied Research, Volume 3, Issue 2.
15. Hassan, Fathi Dandan ,2016 ,The development of the agricultural sector in light of the development programs (2000-2014, master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Abdel Hamid University Ben Badis Mostaganem Algeria.
16. Ibrahim ,Ibrahim Harbi 2016 Food Security Policy in Iraq Challenges and Solutions, College Journal Al-Rafidain University of Sciences, Issue37.
17. Iraqi Ministry of Planning, 2023, Central Agency for Statistics and Information Technology, Publications Annual Report for the years (2000-2023), Baghdad, Iraq.
18. Maatallah, Amal, 2014, The Effects of Fiscal Policy on Economic Growth, An Econometric Study of the Case of Algeria (1970-2012), Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Algeria University.
19. Mahmoud, Hanan Abdel-Hamid, 2014 ,An analytical economic study of the current situation and related to wheat self-sufficiency in Egypt, The Egyptian Journal of Agricultural Research, Volume 92, Number 2.

20. Ministry of Agriculture, 2017, Republic of Iraq National Report on the Impact of Land Degradation.
21. Mohamed, Gurdi ,2012, The Algerian agricultural sector and the problem of support and investment in light of joining the World Trade Organization, PhD thesis, Faculty of Economics and Sciences Facilitation and Commercial Sciences, University of Algiers.
22. Ncsc,ars-aspA, A. A. Javar dat ,Agriculture in Iraq: Resources, Potential, Constrants, and, Research Needs and priorities, Department of State Middle East working Group on Agriculturs., 2002 ,washing tou.D.C, USA.
23. Qusai, Hamsa ,2010, The Agricultural Sector within the General Budget, Journal Administration and Economics, Volume 1, Issue 3.
24. ShalaBy, m.y. k.h. al-zahrani, m.b. baIg and g. S Straquapine,, 2012. Realizing sustainable agriculture through raral extension and environmental friendly farmig technologies: basic ingredients. Bulg.j. Agric. Society, No., 128. Spain from an ARDL approach, European Historical Economics Vol. 29, NO. 4, Elsevier, Amsterdam, Netherlands.
25. United Nations, 2022, organization, food and Agriculture,FAO, Iraq.
26. Zaibha, Basma ,2017, Estimating the Demand for Work in the Agricultural Sector for the Period (1990-2015), Master Thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Facilitation Sciences, Larbi Ben M'hidi University, Oum El-Bouaghi, Algeria.